مقياس نظريات التجارة الخارجية

الفصل الأول: مدخل الى التجارة الخارجية

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتجارة الخارجية

المطلب الثالث: احصائيات التجارة الخارجية

تمهيد: لقد ظهرت الحاجة الى التجارة الخارجية والتبادل ما بين المناطق والأقاليم منذ القديم، اذ أنه منذ أن خلق الله الانسان وتكونت المجتمعات الإنسانية واستقرت، ظهر معها شعور الاعتماد المتبادل بين الأفراد والمجتمعات كون أن المجتمعات التي استقروا فيها لا تلبي جميع متطلباتهم (مبدأ التوزيع غير العادل للثروات). بالفعل ان الانسان كان منذ القدم بحاجة الى التبادل التجاري لتلبية حاجته وتصريف فائضه الإنتاجي.

يحتل موضوع التجارة الدولية مكانة متميزة في الفكر الاقتصادي خصوصا بعد اندلاع الثورة الصناعية، فالتحرير التجاري أصبح أحد أهم الشعارات ومبادئ التي تتغنى بها الدول المتقدمة والمنضمات العالمية وتسعى الى نشرها في العالم وفي الدول النامية.

تعتمد الدول بشكل كبير على التجارة الخارجية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف القومية على رأسها التنمية الاقتصادية، تحسن رفاهية المستهلكين، نقل التكنولوجية.....ولقد أثبتت التجارب وجود علاقة موجبة ووطيده ما بين التجارة الخارجية(بالخصوص درجة الانفتاح الاقتصادي والتجاري) والتنمية الاقتصادية, وهذا بالخصوص في الدول الأوروبية أيام الثورة الصناعية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

سنحاول في هذا المحور تسليط الضور على مصطلح التجارة الخارجية بهدف التمييز بينها وبين مطلح التجارة الدولية أولا وبينها وبين التجارة الداخلية ثانيا، بعد ذلك نتطرق الى أهميتها وكذلك دوافع وأسباب قيامها

I- مفهوم التجارة الخارجية والدولية:

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية نذكر منها:

التجارة الخارجية هي أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية متمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال المختلفة، فضلا عن تحليل السياسات التجارية التي تطبقها الدول للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

التجارة الخارجية من أهم جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية لكونها تتعلق بحركة السلع المادية وتنقلها عبر الحدود السياسية اما داخلة اليها تسمى الواردات واما خارجة منها تسمى الصادرات، كما تتعلق بالخدمات المؤدات من رعايا دولة لرعاية دولة أخرى، تسمى الخدمات المؤدات للغير بالصادرات غير منظورة والخدمات التي يتم تلقيها من الغير تسمى بالواردات غير المنظرة.

نتيجة التعريفين السابقين يسفر عن مصطلح ضيق واخر واسع للتجارة الخارجية كما يلي:

التعريف الضيق: تشير الى مجموع المبادلات التجارية على السلع والخدمات ما بين الدول او الأقاليم الجغرافية المختلفة أي تقتصر فقط على الصادرات والواردات من السلع والخدمات.

التعريف الواسع: هو ذلك التعريف الذي يوسع من نطاق عمليات التجارة الخارجية لتحمل اسم التجارة الدولية وهي تشمل العميات التالية:

- الصادرات والواردات المنظورة (السلع المادية)
- الصادرات والواردات غير منظورة(الخدمات)
- انتقال اليد العاملة والهجرة
- حركة رؤوس الأموال

إذا فالتجارة الخارجية بمعنها الواسع أي التجارة الدولية تضم كل العلاقات الاقتصادية التي تربط الدول بينما التجارة الخارجية فهي جزء صعير من التجارة الدولية.

يرتبط استخدام مصطلح التجارة الخارجية بالفكر الفكر الاقتصادي التقليدي المفسر والمدافع عن التحري التجاري والذي من فرضياته الأساسية تحريم انتقال عناصر الإنتاج

(العمل والراس المال) بين الدول. بينما يرتبط مصطلح التجارة الدولية بالعولمة الحديثة التي انتشرت في بداية تسعينيات القرن الماضي فأصبح هو المصطلح السائد حيث أشارت منظمة التجارة الدولية في دورة **مراكش والأرجواي** أن التبادل الدولي يشمل على مجالات التعاون التالية"

- حركة السلع والخدمات
- انتقالات رؤوس الأموال(الاستثمارات)
- حقوق الفكرية
- مسألة البيئة

إذا مصطلح التجارة الخارجية انتقل الى مصطلح التجارة الدولية مع توسع نطاق التعاون في ميدان التحرير التجاري بفضل الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية المتعددة الأطراف (منظمة التجارة الدولية، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[1])

هناك مجموعة من المؤشرات الضرورية التي يستخدمها الاقتصاديون لقياس التجارة الخارجية وأثارها نذكر منها:

- **الرصيد التجاري [2]:يوضح** هذا المؤشر الفرق بين كل من الصادرات والواردات ويعبر عنه بالصيغة التالية:

SC= X-M

- **معدل التغطية:** يدل على مستوى تغطية الواردات بواسطة الصادرات .ويمكن أن يكون خاص بسلعة واحدة أومجموعة سلع .وعندما يكون المؤشر يساوي أو أكبر من100 ، نقول بأن الدولة قادرة على تغطية وارداتها من خلال ايرادات التصدير .ويحسب بالعلاقة التالية:

$$Tc = X/M \times 100$$

- مستوى الانفتاح التجاري: يعني حصة مبادلات البلد من مجموع الناتج المحلي الاجمالي، ويحسب بالصيغة التالية:

$$\frac{X+M}{2} \quad PIB$$

---

[1] تجدر الإشارة الى أن العلاقات الاقتصادية الدولية قد تم تنظيمها بداية من نهاية الحرب العالمية الثانية من قبل الحلفاء خصوصا اذ وضعت لها معايير و قوانين تضمن السير الحسن لها و تضمن الامن و الاستقرار العالميين .

[2] يدل الرصيد التجاري عادة على القوة الاقتصادية و التنافسية للدولة, فاذا كان موجبا فهذا يدل على تنافسية الدولة و تفوقها ولكنه لا يكفي للحكم على القوة الاقتصادية للدولة الولايات المتحدة الامريكية لديها دائما ميزان تجاري سالب غم أنها مركز الاقتصاد العالمي.

ثانيا: الفرق التجارة الخارجية والتجارة الداخلية:

هناك عديد من الاقتصاديين الذين يرون انه لا فرق بينهما، على سبيل المثال أدم سميث لا يجد فرقا بين التجارة الداخلية والخارجية ويرى أن هذه الأخيرة امتداد للأولى، ولكن في الواقع هناك اختلافا كبيرا بينهما بالخصوص في المسائل والإجراءات الإدارية والقانونية التي تحيط بها رغم وجود العديد من نقاط التشابه والتوافق بينهما.

1- نقاط التشابه:

- من حيث الهدف تتفقان بحيث تسعى كل واحدة منها الى اشباع الحاجيات التي لا يمكن انتاجها محليا (التجارة الخارجية) والتي لا يمكن للفرد أن ينتجها بنفسه.
- تقوم على أساس التخصص وتقسيم العمل: تقسيم العمل داخل المؤسسات وتقسيم العمل ما بين الدول من أجل رفع الإنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد
- كلا التجارتين تتعرضان الى عائق الانتقال في المجال لأن المتعاملين الاقتصاديين ليسوا ثابتين في مكان واحد بل لديهم احداثيات مختلفة محليا ودوليا، فعائق المجال أو تكلفة النقل مرتبطة بكلا المبادلات الداخلية والخارجية رغم ان أغلب النظريات جعلتها تؤول الى الصفر.

2- نقاط الاختلاف:

- **التجارة الداخلية تتم داخل الحدود الجغرافية والسياسية لنفس الدولة بينما التجارة الخارجية تتم ما بين دولتين أو أكثر**
- **وجود عملة واحدة تقوم على أساسها التجارة الداخلية بينما تتعدد العملات في حالة التجارة الخارجية بالإضافة الى اختلاف أنظمة الصرف**
- **سهولة انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج في حالة التجارة الداخلية وصعوبتها في حالة التجارة الخارجية**
- **الاختلاف في وسائل النقل المستخدمة في التبادل الداخلي 90 بالمئة تتم عن طريق النقل البري بينما أكثر من 90 بالمئة من التجارة الخارجية يتم عن طرق النقل البحري.**
- **اختلاف النظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضريبية والاجتماعية من دولة الى أخرى هذا يعني أن الدولة يمكن ان تفرض نظاما خاصا لهذا التعامل مع الخارج (الرسوم الجمركيةِ نظام الحصص الرقابة على النقد.....وغيرها من القيود التي تفرض على المعاملات الخارجية ولا تفرض على نظيرتها الداخلية**
- **تنقسم المبادلات التجارية الداخلية الى صنفين تجارة التجزئة والجملة بينما التجارة الخارجية فتنقسم الى التصدير والاستراد والترانزيت.**

ثالثا: أسباب قيام التجارة الخارجية:

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياساً بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة . إضافة إلى أسباب أخرى أهمها في الآتي :

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.
- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.
- الفائض في الإنتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه .
- السعي إلى زيادة الدخل الوطني، اعتماداً على الدخل المحقق من التجارة الخارجية.
- اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية.
- الأسباب الاستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وأيضا اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها1 .
- التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة إنتاجها، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة.

رابعا: أهمية وأهداف التجارة الخارجية:

1- أهمية التجارة الخارجية"

للتجارة الخارجية دور كبير على مستوى الاقتصاد المحلي والدولي، ويعتبر مستوى التجارة الخارجية مؤشر اً للنمو الاقتصادي فيها، والذي ينعكس على مختلف النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة .ويعتبر الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول، وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة، ويترتب عنها فوائد تنعكس بدورها على مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية ولعلى أهمها:

- التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجا ري الخارجي.
- تعد التجارة الخارجية مصدر اً أساسي اً في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار.
- تعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الإنتاجية أم الاستهلاكية أم الخدماتية، ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير أو استيرادها.
- ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية، أو الخدمات التي تحتاجها الدولة ما يسمى بالإنفاق الجاري
- تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية إيجاد نوع من التوازن في وضعها الاقتصادي، فلا شك أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على إحداث توازن مع الواردات خصوص إذا كانت تلك الواردات تنمو وبشكل مضطرد.
- كما أن التجارة الخارجية المتوازنة تعمل على إحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من متطلبات، وما تحققه من إيرادات تعمل على تخفيض العجز وعدم التوازن إذا توازنت مع الصادرات.
- تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني

2- اهداف التجارة الخارجية:

تهدف التجارة الخارجية الى تحقيق ما يلي:

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح .إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج الوطني وتخفيض مساهمة الدولة وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن است يراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية.
- إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محلي اً بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل

إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيض اً، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة.

- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات.
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الد ول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة.

المطلب الثاني: تطور المسارات التاريخية للتجارة الخارجية

سنحاول في هذا العنوان أن نعرج على المسار التاريخي للتجارة الخارجية لاستنباط المناطق التي لعبت دو المراكز التجارية عبر العصور وكذا تطور التحرير التجاري في العالم ولهذا سنعتمد على المراحل التالية:

أولا: مرحلة القرون الأولى: (قبل القرون الوسطى)

ان اقدم منطقة اشتهرت فيها التجارة منطقة الشرق أو العالم القديم مهد الحضارات البشرية والديانات السماوية (بابل الفراعنة....) ولقد ذكر محمد عدنان مراد أن البلاد الواقعة ما بين الهند وشمال افريقيا كانت أقدم منطقة تأسست فيها الحضارة البشرية التي اعتمدت على الزراعة.

كما كانت منطقة الخليج العربي ملتقى الطرق التجارية القديمة وهمزة وصل بين الشرق والغرب بسبب قربها من الصين والهند وهما المنطقتان المنتجتان للحرير والتوابل والتي كان الغرب يطلبها بقوة كما أن مياهه الهادئة جعلت منها مكان لرسو السفن بكل أمان بعيدا عن التيارات والعواصف التي يمتاز بها المحيط الهندي بالإضافة الى أن شعبها ذو خبرة في المجال البحري.

لقد نشأت في هذه المنطقة الشقية عدة دوائر ومراكز تجارية مثل دائرة المحيط الهندي ودائرة السواحل الشرقية لإفريقيا(اثيوبيا) ودائرة البحر الأبيض المتوسط.

في هذه المرحلة لم يكن هناك تطور للمبادلات التجارية ما بين أوروبا الغربية وافريقيا الغربية مع منطقة الشرق نفس الشيء مع المحيط الأطلسي وأمريكا والمحيط الهادي.

كانت دول أوروبا الغربية تتصل وتتجار نسبيا مع الشرق عن طريق البحر الأبيض المتوسط لتتصل بأسواق الإسكندرية الصور....

طيلة هذه المرحلة يمكن أن نستنتج ما يلي:

- ان أقدم المبادلات التجارية الخارجية التي عرفها البشر كان مركزها الشرق التي سيطرت على تجارة المحيط الهندي: العرب، الفرس، الأفارقة (مصر واثيوبيا) الصين والهند
- ظهور أولى نشاطات الوساطة التجارية على يد الإيرانيين حيث يقومون بشراء المنتجات الصينية والهندية (الحرير والتوابل) ثم يعيدون بيعه (وسطاء بين الشرق والغرب)
- لم يكن هناك أي اتصال مع المحيط الأطلسي والهادي والأمريكيتين الى غاية اكتشافهما في القرون الوسطى
- لم يستطع تجار أوروبا الغربية الاتصال بنظرائهم في الشرق الا عن طرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر.
- طيلة هذه الحقبة لم تكن هناك سيطرة مستمرة لأحدى القوى السابقة على عملية التبادل التجاري ولكن العرب كان لهم النصيب الأكبر منها والجزيرة العربية كانت منطقة العبور التي يعتمد عليها التجار كونها تطل على البحر الأحمر وعلى سواحل شرق افريقيا وعلى المحيط الهندي.
- أما الهند فكانت القبلة الأولى للتجار الغربيين بل هي سبب اكتشاف الامريكيتين بعد ذلك عندما قرر التجار الاسبان والبرتغال استكشاف طريق جديد عبر المحيط الأطلسي الى المحيط الهندي اذ لم يسمح لهم بالمرور من البحر الأحمر من قبل مصر ومن مسالك البحر الأبيض المتوسط من قبل تجار البندقية
- طيلة المراحل الأولى من هذه الفترة كانت حركة التجارة الدولية كبيرة في الشرق وكان الطرق الرئيسي الذي تمر منه السلع كما يلي: الهند ← خليج العرب ← البحر الأحمر ← البحر الأبيض المتوسط.
- في اواخر هذه الفترة الزمنية انتقلت التجارة الخارجية الى البحر الأبيض المتوسط اذ أصبح معبرا تجاريا هاما أنشأت عليه العديد من الامبراطوريات وهي:
  - الفينيقية: 3000ق م تحكمت على التجارة العالمية في الجهة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط وأسست العديد من الموانئ الطبيعية
  - قرطاج كانت تابعة للإمبراطورية الفينيقية ولكنها انفصلت عنها وكانت تسيطر على المبادلات التجارية في الجهة الغربية من البحر الأبيض المتوسط (الحروب البونيقية بين قرطاج وروما)
  - الاغريق: اسسوا اقتصادهم وحاولوا السيطرة على التجارة في البحر الأبيض المتوسط وقاموا باستعمار العديد من الدول الأوروبية، الإفريقية والأسيوية، لقد اعتمد القوة الاغريقية على العبيد بشكل كبير.

- في هذه المراحل برزت العديد من الطرق التجارية أهمها طريق الحرير.

ثانيا: مرحلة القرون الوسطى الى غاية الثورة الصناعية:

- تميزت هذه الحقبة الزمنية بتراجع المبادلات التجارية في بدايتها ثم انتعاشها تدريجيا بعد اكتشاف العالم الجديد.
- يعود سبب تراجع المبادلات التجارية في بداية هذه المرحلة الى:
  - سقوط الإمبراطورية الرومانية وسيطرت العصابات وقطاع الطرق على أراضيها ما أدى الى غياب الأمن
  - سقوط الممرات التجارية المعروفة في يد العصابات ما جعل التجارة مع الدول الشرقية مستحيلا
- في ظل هذه الظروف غير الأمنة عرفت الساحة الاقتصادية تطورات عديدة وإيجابية كان لها الفضل في استعادة التجارة الخارجية لانتعاشها نذكر منها:
  - تطور العمليات البنكية نظرا لحاجة الأفراد لحماية ممتلكاتهم من العصابات
  - تطور المدن الكبرى
- بعدها عرفت المبادلات التجارية تطورا كبيرا بسبب اكتشاف العالم الجديد (أمركا الشمالية والجنوبية) وبداية استكشاف الطرق التجارية الجديدة من المحيط الأطلسي الأمر الذي أدى الى اكتشاف موارد طبيعية جديدة: الذهب بالخصوص ما جعل الدول الأوروبية تصاب بحمى الذهب تأسست على أثرها العديد من الامبراطوريات الاستعمارية: الاسبانية، البرتغالية، الهولندية، الفرنسية والإنجليزية
- في هذه الفترة عمدت هذه الامبراطوريات الى السيطرة على ثروات الدول الأمريكية واستنزافها بشتى السبل (حتى باللجوء الى الابادات الجماعية للشعوب الأصليين) حتى وصل بها الامر الى الاعتقاد أن اكتنازها من أسباب القوة والثروة تحت تأثير المدرسة التجارية, فاتجهت الى وضع عراقيل على وارداتها ضنا منها أنها تؤدي الى انخفاض مخزون الذهب عندما و تشجيع الصادرات. (منع الواردات يعني منع خروج الذهب).
- لقد عمدت هذه الامبراطوريات الى استغلال السكان الأصليون وانزالهم الى مرتبة العبيد ونقلت اليهم فيروسات من اسبانيا للقضاء عليهم كما فعلى بهنود أمريكا.
- لقد أنشأت هذه الامبراطوريات نوع من التجارة او المبادلات التجارة على شكل مثلث ترتكز بالخصوص على استغلال السكان الأصليون وفقا للشكل الأتي:

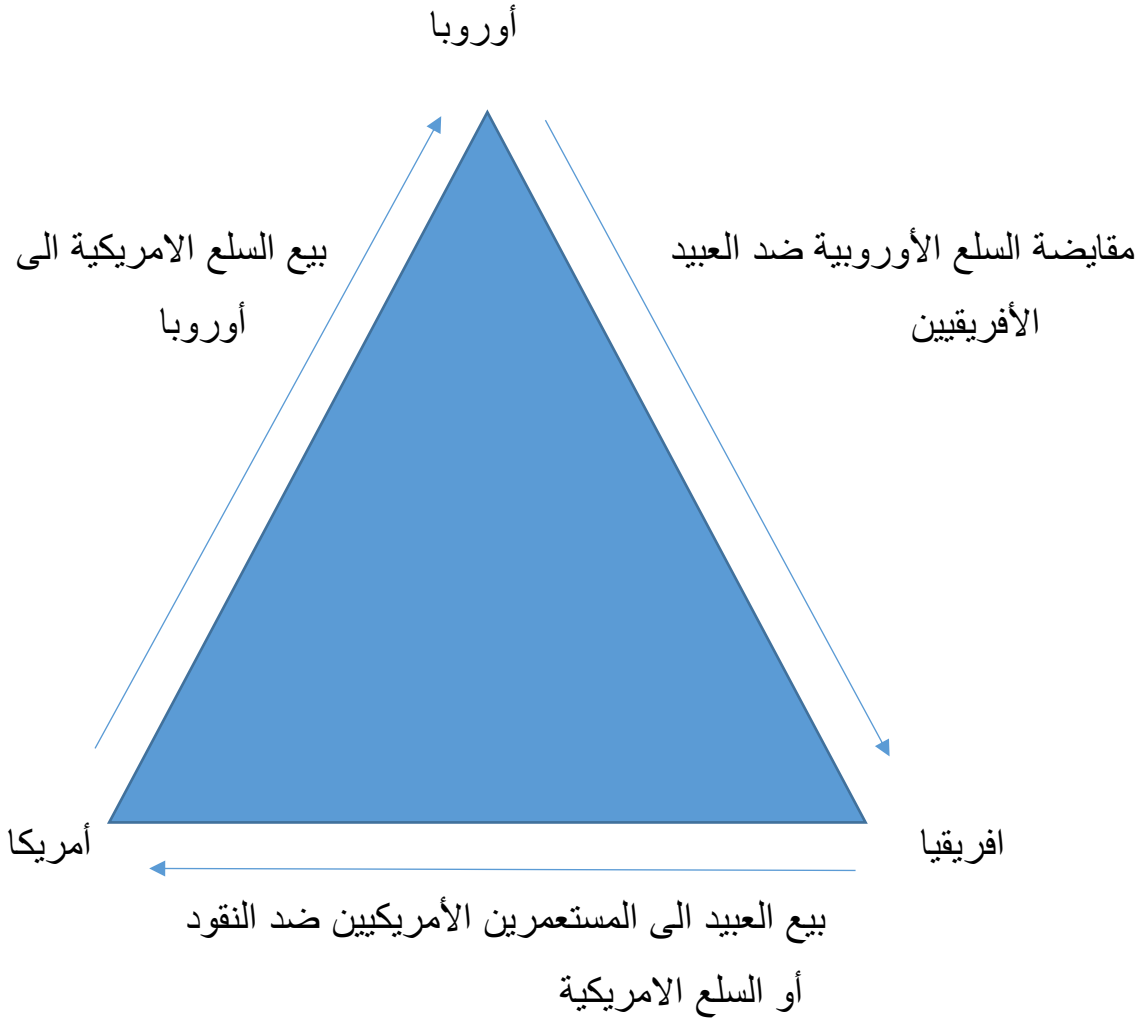

- تنوعت اتجاهات التجارة الدولية في هذه المرحلة: شمال / جنوب ثم شمال /شمال.
- لقد اتسمت فترة القرنيين السادس عشر والسابع عشر بمحاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي لكل بلد وتقوية مركزه الاقتصادي لمواجهة المنافسة. ونتيجة هذا الغرض تطورت الرسوم على التجارة لتصبح أداة حمائية وأضحت تكتسي إضافة إلى ذلك صفة الدخل المالي. وكان من أشهر هذه السياسات: LA CORN LOISفي بريطانيا وهي تعريفات جمركية على استراد الحبوب.
- ان من أشهر الاقتصاديين الذين أوصوا بالسياسات الحمائية في هذه المرحلة ألكسندر هملتم في الولايات المتحدة الامريكية وفريدريك ليست في ألمانيا.

ثالثا: فترة الثورة الصناعية الى غاية الحرب العلمية الأولى:

ساد خلال القرن التاسع عشر في القارة الأوروبية مبدأ حرية التجارة الدولية، أين لجأت الجأت بريطانيا إلى استخدام القوة لمواجهة من يقيم عقبات أمام صادراتها. فقد ألغيت قوانين الغلال في بريطانيا عام 1846، وكانت اتفاقية "قوبدن شوفالي cobden chevalier" "المبرمة بين بريطانيا وفرنسا عام 1860 هي الشرارة الأولى والأساسية لانطلاق" حرية التجارة في أوروبا. وفتحت المجال لباقي الدول لإقامة اتفاقيات مع بعضها البعض، وبذلك انخفضت مستويات الحماية بين بلدان القارة الأوروبية.

خلال هذه الفترة امتازت الحياة الدولية بالحرية النسبية في التبادل التجاري من خلال سهولة انتقال رؤوس الأموال نحو العالم، تنقل اليد العاملة ورجال الأعمال بحرية، تخفيض الحواجز الجمركية وسيادة قاعدة الذهب .وقد نالت الدول الأوروبية حصة الأسد وعلى رأسها بريطانيا التي استفادت من حرية التجارة في الحصول على المواد الأولية من مصادرها الأصلية بأثمان منخفضة.

على العكس من الازدهار الذي رافق البلدان الصناعية **فقد** عانت الدول النامية والفقيرة بؤسا متزايدا، دمارا واسعا ألم بالحرف اليدوية والصناعات المحلية الناشئة، نهبا متزايدا ومستمرا للمواد الأولية.

لكن خلال هذه الفترة التي عاشت أوروبا سياسة الحرية التجارية، كان العكس يحصل في الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، نيوزيلندا كندا .حيث تزايدت خلال الثلاثين عاما الأخيرة من القرن التاسع عشر التعريفات الجمركية بغرض حماية الصناعات الناشئة والحصول على إيرادات للدولة.

إلا أنه بعد عشرين عاما على تبني السياسة التجارية الحرة في أوروبا، بدأ هذا المبدأ ينهار . فمع مطلع عام 1880 اضطرت بلدان أوروبا إلى العودة إلى الحماية تحت تأثير عوامل اقتصادية وسياسية نظرا لظهور قوى جديدة مثل ألمانيا وايطاليا اللتان تسعيان إلى تطوير صناعتيهما في ظل اشتداد المنافسة بين بلدان القارة الأوروبية .وكذا توفير الموارد المالية من خلال التعريفات الجمركية المطبقة بغرض مواجهة أعباء تجهيز الجيش وتسليحه بعد تصاعد الصراع المسلح بين دول أوروبا، كما قامت الدول الأوروبية لتبني سياسة الحماية ضد التدفقات الضخمة من الحبوب رخيصة الأسعار من الولايات المتحدة وروسيا.

في هذه المرحلة التي سماها الاقتصاديون بالعولمة الأولى تطورت المبادلات التجارية بشكل كبير وذلك تحت تأثير أفكار المدرسة الكلاسيكية السائدة في الدول الأوروبية العظمى (بريطانيا وفرنسا). لقد تطورت المبادلات التجارية بمعدل يفوق تطور الإنتاج العالمي (PIB mondial) كما تظهره الاحصائيات التالية:

- حسب De melo et Grother كان تطور المبادلات التجارية أكبر ب 1.5 مرة معدل تطور الناتج العالمي ما بين 1720 و1913.
- يرى Bairoch أنه ما بين بداية القرن 18 ونهاية ق19 ارتفع المستوى المعيشي لسكان الدول المتقدمة التي مستها الثورة الصناعية ب15 مرة, حجم المبادلات التجارية ب 100 مرة و الإنتاج الصناعي ب200 مرة.
- هذه المرحلة تميزت كذلك بالحركة الكبيرة لعناصر الإنتاج حيث انتقل أكثر من 46 مليون عامل من أوروبا الى أمريكا ما بين 1815 و 19 من بينهم 38 مليون بعد اتفاقية قوبدن شوفالي.
- أما بالنسبة لحركة رؤوس الأموال فقد عرفت انتعاشا كبيرا في هذه المرحلة، فما بين 1825 و1913 ارتفعت الصادرات العالمية للرأس المال من 0.9 مليون دولار الى 18.5. في الحين أن مخزون الرأس المال في الخارج انتقل من 1 الى 48 مليار دولار، ولقد بلغ أعلى مستوياته ما بين 1850 و1860. (مع الإشارة الى أن الدول المتقدمة "أمريكا بالخصوص" كانت القبلة الأساسية لهذا الراس المال كما أخذ شكل التوظيفات المالية وليس الاستثمارات)
- كانت أوروبا المركز التجاري العالمي كما كانت تحقق 3/2 من مبادلاتها التجارية داخل أوروبا.
- تميزت هذه المرحلة أيضا بمواصلة انتهاج الوم أ لسياسة الحماية بهدف حماية انتاجها المحلي.
- تميزت أيضا هذه المرحلة بانهيار ثقل ونصيب الدول الأسيوية في التجارة الخارجية لصالح أوروبا: نصيب أسيا دون اليابان انخفض من 56 بالمئة الى 22 بالمئة بينما نصيب أوروبا ارتفع من 24 بالمئة الى 34 بالمئة في الفترة 1820 -1913.

رابعا: التجارة الدولية ما بين الحربين:

خلال الحرب العالمية الأولى لم يكن هناك أي مجال لحرية التجارة الدولية، فقد منعت الدول المتحاربة التجارة مع أعدائها وراقبت بدقة تجارتها الدولية مع الدول المحايدة كما شددت من سياسة الحماية التجارية بصفة عامة .وكان من المنطقي أن تسعى كل الدول خلال هذه الحرب إلى تحقيق مصالحا الاقتصادية الداخلية بعيدا عن مصالح الدول الأخرى.

وبهدف إرساء السلم في العالم وإحياء سياسة الحرية التجارية بعد الحرب العالمية الأولى، أعلن الرئيس الأمريكي" ويلسن " في جانفي 1918 بيانا خاصا بالمبادئ اللازمة لتنظيم العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب .حيث أشار في البند الثالث إلى إلغاء الحواجز الجمركية وضمان المساواة في الظروف التجارية لجميع الدول التي ترغب في الصلح وتساهم في المحافظة على السلم، فكان لهذه المبادئ صدى واسعا عبر كافة أنحاء العال ولكن لم يكلل بنجاح.

و بعد الحرب العالمية الأولى استخدمت معظم الدول عدة وسائل من الرقابة لحماية منتجاتها الصناعية الجديدة من المنافسة الأجنبية، و لممارسة الضغوط على انسياب المنتجات إلى داخل الحدود القومية، كما عززت السياسة الحمائية التي اتخذتها الدول الأوروبية الظروف الاقتصادية السائدة المتمثلة في الكساد الكبير ارتفاع مستويات البطالة، مشكلات حادة في موازين المدفوعات، الأمر الذي دفع بالدول إلى انتهاج سياسة العزلة و تبني نظام الحصص بالحماية و الرقابة على الصرف، كما ساهم في تصاعد حدة هذه الاتجاهات صدور تشريع جمركي جديد في الولايات المتحدة الأمريكية أ عقاب الانهيار المالي ترتب عليه ارتفاع مستوى التعريفة الجمركية إلى أكثر من 50 بالمائة.

لقد تأسست عصبة الأمم وحاولت إرساء الأمن والاستقرار في العلاقات الدولية والتعاون والإصلاح.

ومن بين العوامل التي ساعدت على فرض قيود على حرية التجارة ما يأتي:

- انهيار قاعدة الذهب وتدخل الدولة في فرض القيود الحمائية لتحقيق ما يوفره نظام سعر الصرف الثابت لها من مزايا.
- الأخذ بمبدأ التوظيف الكامل كهدف أساسي من طرف الدول الصناعية، مما أدى إلى تدخلها في حركة تجارتها الخارجية بهدف الحد من انتقال التقلبات الاقتصادية إليها من خلال تقلب التجارة مع الدول الأخرى وعدم ثباتها.
- اتجاه العديد من الدول خاصة الدول النامية إلى اتخاذ برامج حمائية للصناعات الناشئة، بهدف تحقيق التنمية الصناعية كجزء من البرنامج العام للتنمية الاقتصادية

خامسا: التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية:

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورات هامة، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية سيدة النظام الرأسمالي كما برزت دول جديدة على الساحة الدولية وسعيها لمعالجة أثار الحرب والانطلاق في عملية التنمية الاقتصادية الداخلية وتنفيذ عمليات التكامل بين هذه

الدول.كما تغيرت الظروف، المبادئ والأسس التي قام عليها الاقتصادي خلال الفترة السابقة . أين شهد التعاون الاقتصادي نموا كبيرا في مجال النقد و التمويل و اتجاها واضحا نحو تحرير التجارة الدولية تمثل في توقيع اتفاقية بريتن وودز في جويلية 1944 و إنشاء كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، وكان الهدف من هذه الاتفاقية هو مواجهة الفوضى، تقلبات أسعار الصرف و نظام الرقابة على الصرف، و كذا التعبير عن مصالح البلدان المتقدمة اقتصاديا خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و طموحاتها في حرية التجارة و ازدهار الاستثمار الدولي، حيث بدأت في البحث عن أسواق لتصريف منتجاتها خوفا من انتشار البطالة بسبب المنافسة الصناعية الداخلية، و طالبت بمبدأ المساواة في التبادل التجاري الدولي .أما دول أوروبا الغربية فقد اتجهت لتحرير التجارة الدولية حتى تصحح اختلال موازين مدفوعاتها وكانت ترى ضرورة فتح الأسواق وخاصة الأسواق الأمريكية أمام المنتجات الأوروبية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية.

بينما اهتم الاتحاد السوفيتي بعقد اتفاقيات مقايضة مع الدول الأخرى عن طريق التبادل بواسطة عملات قابلة للتحويل ولم يعنه أمر تحرير التجارة الدولية.

وبانتهاء فكرة إعادة تنظيم اقتصاديات الدول المتأثرة بالحرب، اتجهت إلى تدعيم حركة التبادل التجاري الدولي، حيث ظهرت بعض الت حركات وبذلت مجهودات من أجل وضع القواعد ورسم السياسات التي من كأنها تنظيم وتفعيل سياسة حرية التجارة الدولية.

وبدعوة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في فيفري 1946 لعقد مؤتمر دولي يبحث إنشاء منظمة التجارة الدولية، انعقد في هافانا في الفترة من نوفمبر 1947 إلى مارس 1948 مؤتمر دولي وافق فيه مندوبو 56 دولة مشاركة على ميثاق للتجارة الدولية عرف باسم ميثاق هافانا الذي تضمن ما يأتي:

- تخفيض التعريفات الجمركية وعدم التمييز بينها.
- حظر نظام الحصص على الواردات وإلغاء منح وإعانات التصدير
- تقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء خاصة الدول النامية.

وأثناء الاجتماعات التحضيرية لإنشاء منظمة التجارة الدولية جرى الاتفاق بين 23 دولة مشاركة على وضع أحد فصول ميثاق هافانا موضع التنفيذ الخاص بالتعريفات الجمركية بهدف تنشيط العلاقات التجارية الدولية. ونتيجة لذلك وقعت اتفاقية اصطلح عليها " الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة" " الجات " في 23 أكتوبر 1947، على أن يبدأ العمل بها في جانفي 1948. وتمثلت أهداف الجات في تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة القيود أو الكمية على أساس المزايا المتبادلة بما يكفل تحقيق التوازن بين تدفق التجارة الدولية من جهة وحماية المنتجات المحلية من جهة أخرى، وذلك لخلق المناخ الملائم لنمو الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: احصائيات التجارة الدولية

يهدف هذا العنوان الى ابراز أهم التطورات والتوجهات التي شهدتها التجارة الدولية وذلك بالتطرق الى هيكل المبادلات التجارة الإقليمي والسلعي.

أولا: تطور معدل الناتج الإجمالي العالمي ومعدل الصادرات العالمية:

لقد شهد اللم عدة تغيرات أدت الى نمو كبير للصادرات العالمية لتجارة الخارجية بمعدلات تفوق معدل تطور الناتج الإجمالي العالمي وذلك كما يوضح الشكلين الآتيين:

الشكل 1: تطور الصادرات العالمية والناتج الإجمالي العامي

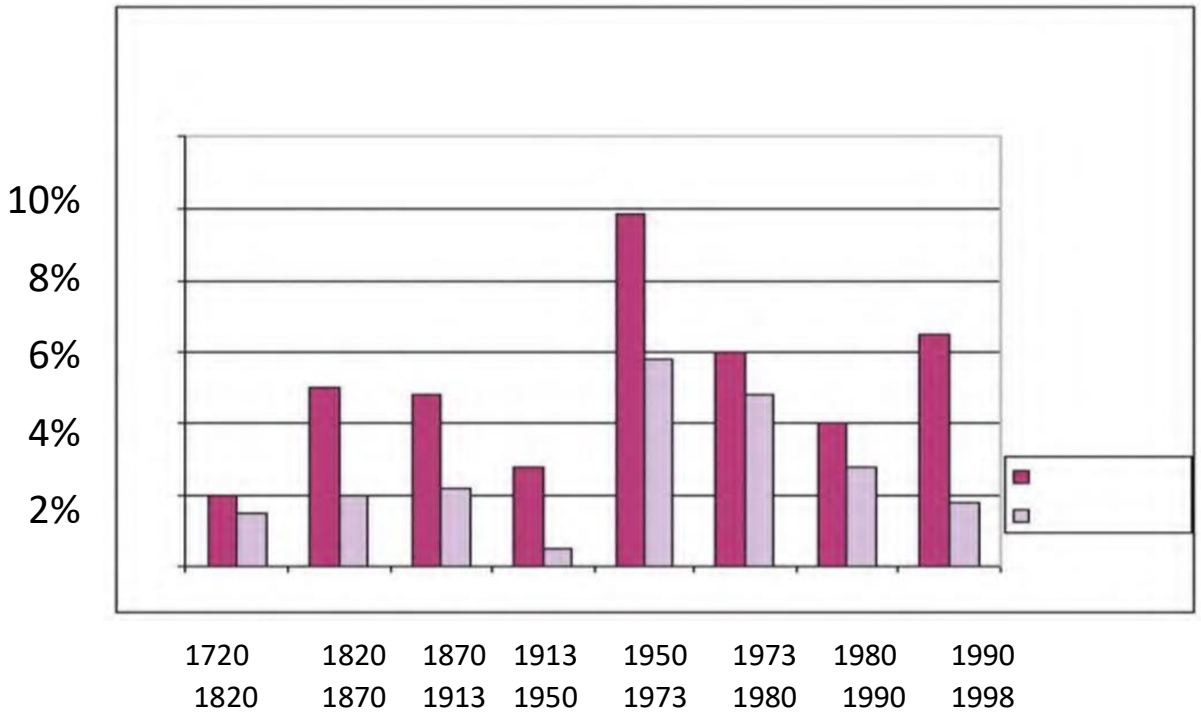

المصدر:GATT/ OMC (بالبني الداكن الصادرات ةبالبنفسجي الناتج الإجمالي العالمي)

يمكن أن نستنتج من الشكل 1 التطورات التالية:

- نلاحظ أن الصادرات العالمية شهدت ارتفاعا ملحوظا بداية من 1820 تزامنا مع شيوع الأفكار الكلاسيكية (الحرية الاقتصادية) الى غاية 1870 وهي المرحلة التي قامت فيها إنجلترا مركز الاقتصاد العالمي بتحرير تجارتها الخارجية الذي اسفر على توقيع اتفاقية قوبدن شوفالي مع فرنسا بهدف تعميم تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على مبادلاتها التجارية .
- كما يبين الجدول أن المبادلات التجارية كانت ضعيفة في الفترة التي سيطرت عليها الأفكار التجارية التي وضعت عراقيل على المبادلات التجارية بالخصوص على الواردات التي تعتبر كسبب لخروج المعادن النفيسة من البلد. 1720-1820.
- في الفترة الممتدة بين 1870 و1913 شهد العالة استقرار في معدل نمو الصادرات العالمية وذلك بسبب عودة السياسات الحمائية في الدول الأوروبية العظمى واستمرار الوم ا سياستها الحمائية.
- ما بين الحربين شهدت المبادلات التجارية تراجع كبيرا بسبب مخلفات الحربين وأزمة الكساد العالمي التي دفعت بالدول العظمى الى الانغلاق على مستعمراتها وتطبيق سياسات افقار الجار.
- ما بين 1950 و1973 شهد التجارة العالمية تطورا كبيرا تحت تأثيرا عدة عوامل منها انشاء GATT و المنظمات المالية الدولية FMI/ BM والدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة اعمار أوروبا(مخطط مارشال) و انشاء النظام النقدي الدولي الذي يرتكز على الدولار الأمريكي مع تعهد الولايات المتحدة الامريكية على التزام الحفاظ على قابلية الدولار الى التحويل الى الذهب وضمان استقرار النظام المقدي الدولي كشرط أساسي لنمو التجارة الدولية و استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية. هذه المرحلة أيضا كانت تلقب ب les 30 glorieuses والتي تعني 30سنة من دون حدوث أي أزمة في الاقتصاد الرأسمالي، كما تجدر الإشارة أيضا أن في هذه المرحلة سيطرت الدول الغربية على جل الموارد الطبيعية في العالم حيث وضعت نظاما يضمن لها الولوج الى الموارد الطبيعية للدول الفقيرة بأقل تكلفة، لهذا كانت أسعار الصنع المصنعة مرتفعة بالمقارنة مع السلع الأولية طيلة هذه المدة الزمنية ما جعل الدول النامية الخاسر الكبير بسبب انخفاض شروط التبادل(انخفاض قيمة صادراتها الى الدول الصناعية بالمقارنة مع وارداتها من الدول الصناعية)
- ما بين 1973 و1990 شهدت التجارة العالمية وكذا الناتج الإجمالي العالمي انخفاضا متواصلا بسبب تداعيات استرجاع الدول النامية لسيادتها على مواردها الطبيعية ما أدى الى ارتفاع أسعارها وبالتالي نهاية الموارد الطاقيوية المجانية والمنخفضة الأسعار ما أدى الى بروز صعوبات في الصناعة الغربية وبالتالي انخفاض صادراتها (أزمة ارتفاع أسعار البترول 1973 و1979) بالإضافة الى أزمة المديونية مطلع الثمانينات وأزمة انخفاض أسعار البترول عام 1986.

- منذ 1990 شهدت المبادلات التجارية عودة الى الارتفاع بسبب بروز الدول الناشئة وارتفاع نصيبها في التجارة الخارجية حيث أصبحت منافسا أساسيا للدول المتقدمة كما يبينه المنحنى البياني 2 اذ منحنى التجارة الخارجية في تصاعد مستمر تتخلله فترات من الانخفاض مع كل أزمة 2006 ازمة الرهن العقاري) و2020 أزمة الكوفيد
- نلاحظ من احصائيات الشكل وجود علاقة وارتباط شديد ما بين الناتج الإجمالي العالمي والصادرات اذ أن معدل تطورهما مرتبطان ويتجهان الى نفس الاتجاه اما الارتفاع و اما الانخفاض.

الشكل 2: تطور التجارة الخارجية ما بين 1950-2022

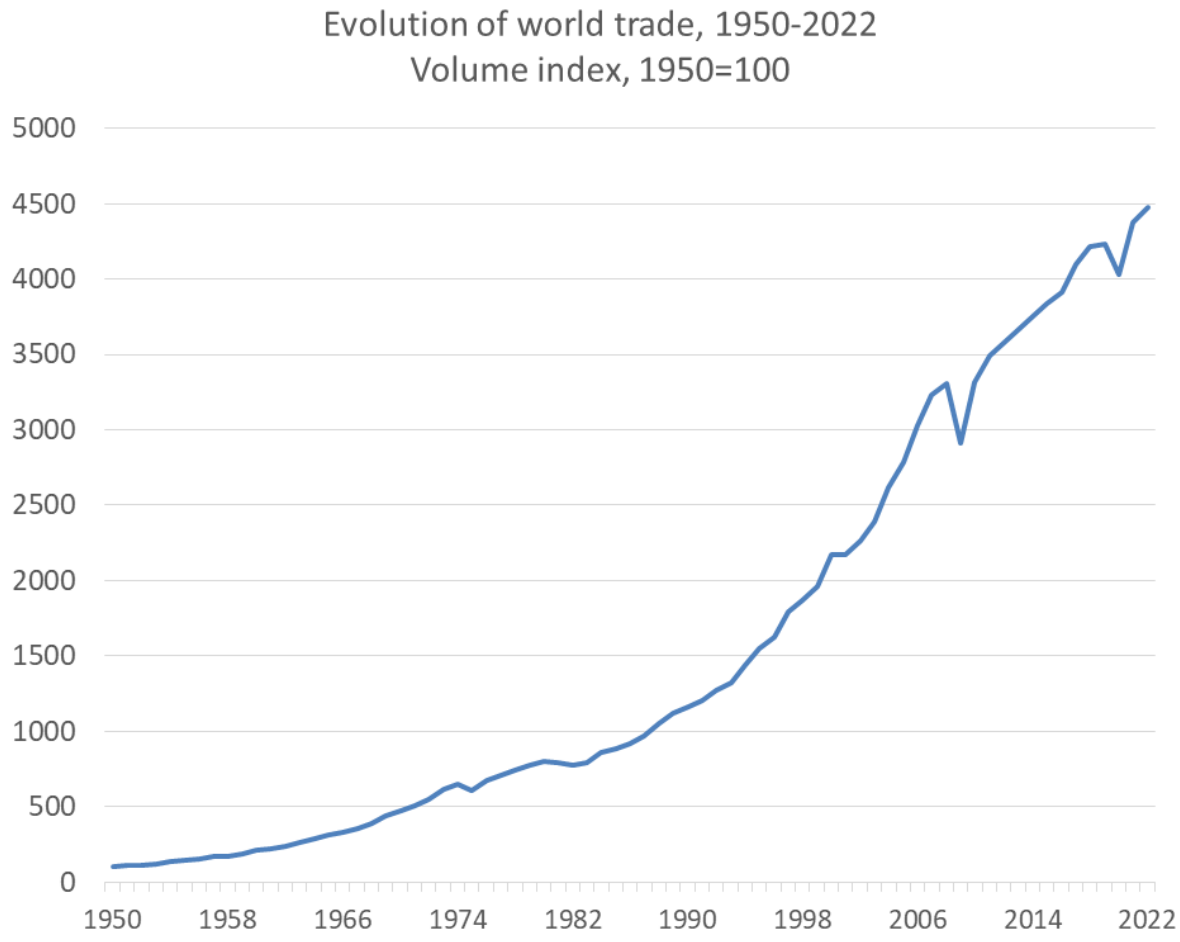

المصدر:GATT/ OMC

ثانيا: تطور التجارة الخارجية حسب الهيكل السلعي:

تتميز المبادلات التجارية لما بعد الحرب العالمية الثانية بسيطرة قطاع السلع الصناعية على هيكلها حيث تمثل حاليا أكثر من 70 % بعدما كانت تمثل سوى 34% سنة 1934. بالمقابل عرفت المبادلات التجارية للسلع الأولية (السلع الزراعية، السلع الطاقوية ومنتوجات التعدين) انخفاضا كبيرا طيلة نفس الفترة الزمنية المغطاة بإحصائيات الجدول 3 من 50% سنة 1913 الى 8.4 % (السلع الزراعية).

تجد الإشارة الى أنه منذ الثمانينات من القرن الماضي ارتفع نصيب السلع التكنولوجية في التجارة الدولية مقارنو بالسلع الصناعية الأخرى.

يعود سبب انخفاض نصيب السلع الأولية من التجارة الخارجية الى عدة أسباب:

- وجود عراقيل كبيرة على المبادلات التجارية لهذا النوع من السلع اذ لم تشهد أي تقدم في مجال التحرير التجاري بالمقارنة مع السلع الصناعية.
- كما هو معروف فانه كلما ارتفع الدخل الفردي كلما زاد الطلب الاستهلاكي على السلع الصناعية وانخفض على السلع الأولية.
- الانخفاض الكبير لأسعار السلع الزراعية والاولية بالمقارنة مع السلع الصناعية

الشكل 3: تطور هيكل التجارة الخارجية (بالمليار دولار)

2005	2004	1996	1992	1983	1980	1974	1963	1913	
8.4	8.8	11.9	12	15	15	18	29	50	سلع زراعية
			3	4	5	6	6		مواد معدنية
17.2	14.4	11.7	10	21	24	20	10	14	مواد طاقوية
72	73.7	76.4	75	60	56	56	55	36	مواد صناعية

Source GATT/ OMC

يبين لنا الشكل الرابع ان المبادلات التجارية للسلع الأولية لم تعرف أي تقدم منذ سنة 1970 عكس السلع الصناعية التي ارتفعت كثيرة طيلة المرحلة ينما المواد الأولية فتطورها لا يختلف عن السلع الزراعية: تطو بطيء و متذبذب مرتبط الظروف الاقتصادية والسياسية و جيوسياسية العالمية.

الشكل4: اتطور مؤشر التجارة العالمية حسب المنتج (قاعدة الأساس 100 لسنة 1950)

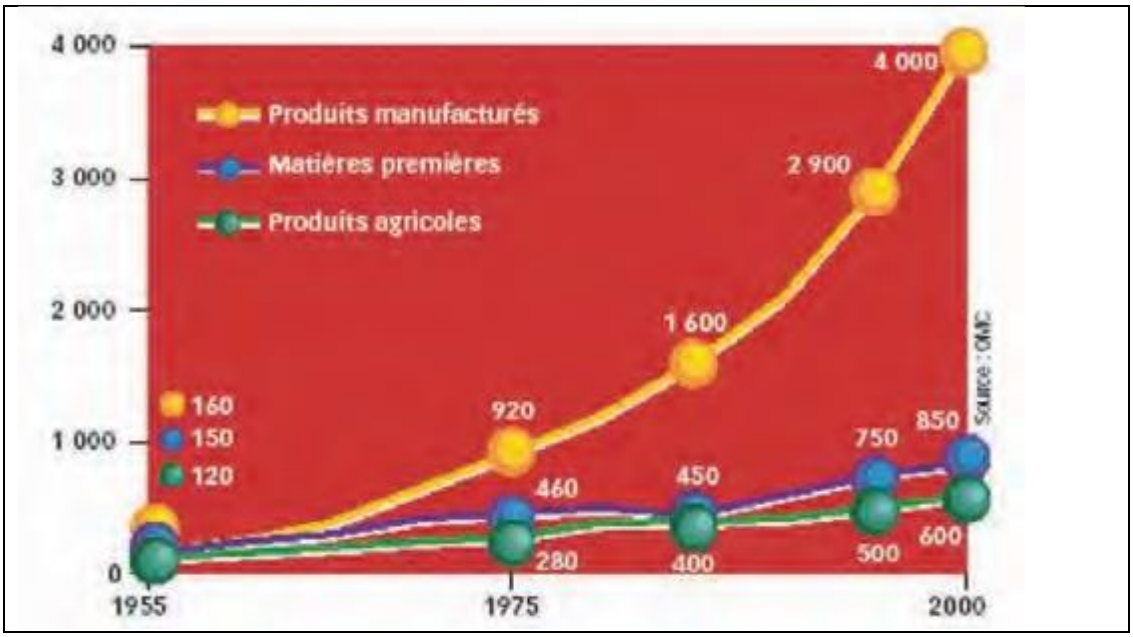

المصدر: GATT/ OMC

تتميز المبادلات التجارية الحديثة بالنمو المتواصل لطاع الخدمات في التجارة الدولة حيث شهدت معدلات تطور متزايدة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول 5: تطور هيكل التجارة الدولية (بالمليار دولار)

2005	1999	1992	1984	1967	
10120	5460	3700	1963	216	المبادلات التجارية السلعية
2415	1340	960	390	44	المبادلات على الخدمات

Source GATT/ OMC

نلاحظ أن معدل نمو نصيب الخدمات في التجارة الدولية كان أكبر من معدل نمو نصيب السلع الأخرى حيث انتقلت من 44 مليار دولار سنة 1967 الى 960 عام 1984 ثم 960 مليار عام 1992.

رغم ان القطاع الخدماتي حاليا يمثل أكثر من 60% من الناتج الإجمالي العالمي الى أنه لا يمثل سوى 20% من التجارة الخارجية العالمية، بالفعل حت وقت قريب كانت السلع الخدماتية لا تتبادل دوليا لأنها تنتج وتستهلك بالقرب من المستهلكين كما أنها غير قابلة للتخزين.